

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ :

(وَالطَّوَاعِيَةُ كَثِيرَةٌ وَرُؤُوسُهُمْ خَمْسَةٌ: إِبْلِيسُ لَعَنَهُ اللهُ، وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ، وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ؛ وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَهَذَا هُوَ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: (رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةٌ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

### الشَّرْحُ

#### رُؤُوسُ الطَّوَاعِيَةِ

بعد أن عرّف المؤلف رَحِمَهُ اللهُ الطَّاغُوتَ تعريفاً عاماً، خص وفصل .

قوله: (وَالطَّوَاعِيَةُ كَثِيرَةٌ): الطَّوَاعِيَةُ: جمع طَّاغُوتٍ، وهم كثر؛ لأنه إذا كان حد الطَّاغُوتِ ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع؛ فالواقع أن هذا الوصف ينطبق على أعيان كثر.

قوله: (وَرُؤُوسُهُمْ خَمْسَةٌ): لكن لهم رؤوس، والمقصود بالرؤوس: الزعماء .

قوله: (إِبْلِيسُ): إبليس أصل الشر، وهو الذي تقلد إضلال بني آدم، وهو الذي أصابه داء الكبر بسبب هذا الطغيان في نفسه؛ فهوى به

إلى أسفل سافلين، ذلك أن إبليس قد بلغ من العبادة ما بلغ به مصاف الملائكة - وإن لم يكن منهم - يقول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]؛ بل كان إبليس من الجن كما أخبر الله ﷻ: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]. فماهية إبليس: ماهية نارية، ليس من الملائكة الذين خلقهم الله تعالى من نور؛ لكنه كان مجتهداً في العبادة والتقرب فبلغ في سعيه هذا ودأبه أن بلغ مصاف الملائكة؛ لكن خانه أصله الفاسد، فإن الله ﷻ لما أمر الملائكة الكرام بالسجود لآدم خروا سجداً؛ لكمال عبوديتهم لله تعالى. أما إبليس فقد سرى الكبر في نفسه، وقال: ﴿خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴿٧٦﴾﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، أبا أن ينصاع لأمر الله ﷻ، ولحظ الأمور به، ولم يلحظ الأمر وهو الله ﷻ، فلا شك أن هذا هو أصل الطغيان، ثم إنه تقلد إضلال بني آدم، و﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: ٣٩]، فكان أن جرت سنة الله تعالى بهذا.

قوله: (لَعْنَةُ اللَّهِ): هذا - والله أعلم - على سبيل الخبر؛ يعني: أنه قد وقع اللعن عليه من الله؛ لأن اللعن هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله تعالى، وقلنا: إن الأغلب أن يكون على سبيل الخبر لا على سبيل الدعاء؛ لأنه قد ورد آثار في النهي أن يقول الإنسان: تعس الشيطان. وربما قيس عليها: لعن الله الشيطان. فعن أبي المليح عن رجل قال كنت رديف النبي ﷺ فعثرت دابتي فقلت: تعس الشيطان. فقال ﷺ: «لَا تَقُلْ: تَعَسَ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ تَعَاظَمَ حَتَّىٰ يَكُونَ مِثْلَ الْبَيْتِ، وَيَقُولُ: بِقُوَّتِي، وَلَكِنْ قُلْ، بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ تَصَاعَرَ حَتَّىٰ

## الإغاثة في شرح الأصول الثلاثة

٢٢٦

يَكُونُ مِثْلَ الذُّبَابِ»<sup>(١)</sup>؛ يعني: أنه ينتشي لهذا الدعاء، كأنما وقع ما وقع بفعله وتأثيره؛ فلهذا ورد النهي عن ذلك، أما على سبيل الخبر فلا شك أن الأمر كما قال الله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ ﴿١١٨﴾ ولأضلنهم ولأمنينهم ولأمرنهم فليبتكن ءاذانك ألا تسمع ولأمرهم فليغيرت خلق الله ﴿النساء: ١١٨، ١١٩﴾. فإبليس هو رأس الطواغيت، ولم يزل إبليس يسعى في إضلال بني آدم.

واعلموا أن أغلى وأعلى ما يطمح إليه الشيطان هو إيقاع العباد في الشرك الأكبر؛ لأنه يحصل به إلقاء بني آدم معه في قعر النار، فإن لم يتمكن من الشرك الأكبر، نقلهم إلى الشرك الأصغر، فإن لم يحصل ذلك منهم نقلهم إلى البدعة؛ لأن البدعة خروج عن سمت الدين وإضافة إلى دين الله ما ليس منه؛ لأنها باب واسع يفضي إلى أمور أخرى، فإن لم يظفر منهم بالبدعة نقلهم إلى الكبائر؛ لأن الكبائر موجبات للوقوع في النار، إلا أن يغفر الله، فإن لم يظفر منهم بالكبائر نقلهم إلى الصغائر، فإن لم يظفر منهم بالصغائر نقلهم إلى الوقوع في المكروهات وترك الأولى، فلا يزال يفتل في الذرورة والغارب حتى ينال من ابن آدم ما يستطيع، فهو عدو مبين.

ولأجل ذا يجب أن نستشعر عداوة الشيطان لنا، فإن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [فاطر: ٦]. لكن ما ثمرة ذلك؟ ﴿فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]. جميع المؤمنين مقرون أن الشيطان عدو، لا تردد عندهم في ذلك، لكن الجملة الثانية: ﴿فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]. لا ينتبه لها إلا القليل من الناس. وشعورك بعداوة الشيطان لك، وتيقنك من

(١) أخرجه أبي داود، رقم: (٤٩٨٤)، والنسائي في الكبرى، رقم: (١٠٣١٣)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم: (٣١٢٨).

ذلك، يجعلك متيقظًا متنبهًا. فلو قيل لك: إن فلانًا من الناس يكد لك ويخطط لك، ويريد أن يوقع بك، ويتحين الفرصة لإيصال الأذية إليك، فإنك حينما تسير في الطريق تكون متنبهًا، تنظر عن يمينك وعن شمالك ومن بين يديك، وتترقب أن يأتيك أحد من خلفك، مستعدًا للمواجهة في كل حين؛ لأنك تعلم يقينًا أن ثم عدو يتربص بك.

لو كنا نشعر بهذا في خبيثة قلوبنا تجاه الشيطان لكان لنا شأن آخر، لما كنا لقمة سائغة وفريسة سهلة لمكائد الشيطان وأحابيله، لكن لأننا نغفل وننسى أن ثم عدو يتربص بنا، يستجرنا ويوقعنا فيما حرم الله تعالى علينا، فانتبه لهذه الآية العظيمة: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]. هذا هو الطاغوت الأكبر ورأس الطواغيت الخمسة.

قوله: (وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ)؛ يعني: أنه قدمت له صنوف العبادة؛ من الدعاء، والاستعانة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، وهو يرمق ذلك لا يغير ساكنًا، ولا ينكر منكرًا؛ فالراضي كالفاعل، هذا طاغوت، وإن قال: لم أمر بذلك، ولم أحملهم عليه؛ بل هم فعلوا ذلك. يقال: إن رضاك بذلك وعدم نكيرك له، يلحقك بالطواغيت، فإنك عبدت وأنت راضٍ، وهذا يحصل لكثير من المتبوعين والمطاعين الذين يتقدم لهم الناس ويعظمونهم ويغفلون فيهم، يلحسون أيديهم، ويتمسحون بهم، ويطلبون منهم ما لا يُطلب إلا من الله ﷻ، يطلبون منهم الغوث والمدد في أمور لا يقدر عليها إلا الله ﷻ، ثم يستحسنون ذلك! كما يقع لبعض الممدوحين:

فَكُنْ كَمَا شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ      أَوْ كَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ  
 فيعجبه ذلك ويقول أحدهم لآخر      ما شِئْتَ لَا مَا شَاءَتْ الْأَقْدَارُ  
 فاحْكُمْ فَأَنْتَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ      ويعجبه ذلك، فهذا من الطواغيت

## الإغائة في شرح الأصول الثلاثة

٢٢٨

قوله: **(وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ)**: من دعا إلى عبادة نفسه أشد ممن عبد وهو راض؛ لأنه حمل الناس وندبهم إلى أن يعبدوه من دون الله ﷻ، ومن هؤلاء فرعون الذي تباهى واستخف فقال: **﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾** [القصص: ٣٨]، وقال: **﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾** [النازعات: ٢٤] بل قال لموسى: **﴿قَالَ لِيْنِ اتَّخَذَتِ الْهَآ غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنْ الْمَسْجُونِينَ﴾** [الشعراء: ٢٩]، فحملهم على عبادته من دون الله ﷻ.

قوله: **(وَمَنْ ادَّعى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ)**: علم الغيب لا يعلمه إلا الله ﷻ فإنه على اسمه: غيب؛ فالكهان، والسحرة، والمنجمون، والمتنبئون الكذابون، ومن على شاكلتهم، جميعًا طواغيت؛ لأنهم يدعون علم الغيب، فيزعمون أنهم يخبرون بالأمر الغائبة والأمر المستقبلية؛ وقد قال الله ﷻ: **﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾** [النمل: ٦٥]. فكل من ادعى علم الغيب بأي صورة من الصور، فإنه طاغوت.

وأما إن اطلع على بعض الأمور المعلومة لكن بطرق معقولة، فهذا لا يدخل في ذلك، كما يجري عن طريق الاتصالات السريعة، فهذا ليس من ادعاء علم الغيب؛ بل من ادعاء علم الشهادة، لكن علم الغيب الذي لا يكون إلا مستقبلًا أو أمرًا لا يمكن إدراكها، فهذا لا يكون إلا كاهنًا أو ساحرًا أو منجمًا. وقد كثروا - لا كثرهم الله - واستغلوا ضعف الناس، وصاروا يجلبون أموالهم بغير حق، بدعوى أنهم يخبرونهم بالمغيبات.

ومن شواهد ذلك في العصر الأخير: ما يسمى بالمطالع والنجوم والأبراج فقد شاع وفشا في بعض المجالات التافهة، ما يسمى بالأبراج، يقولون: إذا كنت أنت من برج الحمل أو من برج الأسد أو من برج كذا

وكذا، سيقع لك كذا وكذا. هذا رجم بالغيب، يجب أن يحارب وأن ينبذ وأن يحذر منه.

وكذلك ما يدعيه بعض الناس من قراءة الكف، يأخذ كف الإنسان ويرمق الخطوط التي به ويقول: هذا الخط يدل على كذا، وهذا الخط يدل على كذا. هذا زور وبهتان وأكل لأموال الناس بالباطل، وبعضهم يدعي القراءة في الفنجان.

وأصحاب العقول الضعيفة، وأصحاب العقائد الرقيقة، تنظلي عليهم مثل هذه الأمور ويصدقونها، ويجب على أهل العقيدة والإيمان أن يقفوا سداً منيعاً وأن يقيموا هؤلاء المفسدين والسحرة؛ حتى إنهم اتخذوا في الآونة الأخيرة قنوات للسحر، يتصل بهم المتصلون ويذكرون لهم بعض الأشياء؛ ويهرفون بما لا يعرفون ويخبرونهم بما سيقع لهم مستقبلاً. فهذه أيضاً مما يجب التحذير منها ومحاربتها، والحيلولة بينها وبين الناس.

قوله: **(وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ).**

### الحكم بغير ما أنزل الله

وقد أنزل الله تعالى في سورة المائدة آيات محكمات في تعظيم هذا الأمر وتشنيعه، فقال الله ﷻ: **﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾** [المائدة: ٤٤]، **﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾** [المائدة: ٤٥]، **﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾** [المائدة: ٤٧]، في آيات متواليات.

وقال بعد ذلك: **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾** [المائدة: ٤٨].

## الإغاثة في شرح الأصول الثلاثة

٢٣٠

وقال: ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

فجاءت هذه الآيات العظيمة في سورة المائدة في تكفير من حكم بغير ما أنزل الله، والتشريع عليه، ووجوب التزام الشريعة التي أنزلها الله، والتحذير من الاستدلال والافتتان والتخلي عن بعض ما أنزل الله تعالى؛ وبيان أن ما ثم إلا حكم الله وحكم الجاهلية، ولا سواء، ولا مقارنة بين الأمرين: ﴿أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

كما أن الله ﷻ نفى الإيمان عن استغنى عن حكمه بحكم غيره، فذكر الله ﷻ طائفة من المنافقين، قال عنهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظُّلْمَةِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [١٦] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [١٧] فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [١٢] أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٣]، إلى أن قال ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فهذه الآيات تدل على وجوب الحكم بما أنزل الله ﷻ لأن الله تعالى ما أنزل هذه الشريعة لكي تكون مادةً تحفظ في الكتب وتصف على الرفوف، وإنما أنزل الله هذه الشريعة لتحتكم إليها البشرية؛ فتصلح بها

أحوالهم وتستقيم أمورهم وترد المظالم بسببها وتقام الحدود ببركتها ويندفع الشر.

فلا شك أن مَنْ نحى هذه الشريعة واستبدلها بقوانين وضعية أنه طاغوت من الطواغيت الخمسة الذين عداهم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الحكم بغير ما أنزل الله من حيث هو، كفر وظلم وفسق؛ لأن الله قد سماه كُفْرًا، وفسقًا، وظلمًا، وهذا لا يختلف عليه اثنان ممن يقرؤون القرآن، ولكن هل هذا الكفر كفر أكبر أم كفر أصغر؟ وهل ذلك الفسق فسق أكبر أم فسق أصغر؟ وهل ذلك الظلم ظلم أكبر أم ظلم أصغر؟ لأن الأكبر من هذه الثلاثة مخرج عن الملة، والأصغر لا يخرج عن الملة.

قد اختلف المفسرون في هذا الأمر، والصحيح في هذا هو التفصيل، فإنه يفرق بين أن يحكم حاكم بغير ما أنزل الله في قضية عين، تحمله عليها رغبة أو رهبة، وبين أن يقنن قانونًا ويُسَن نظامًا ويحمل عليه الكافة؛ فالذي يحكم في قضية عين بغير ما أنزل الله رغبة أو رهبة؛ قد أتى كبيرة لا تبلغ به مبلغ الكفر.

مثال ذلك:

احتكم رجلان إلى حاكم شرعي، فحكم للجاني على المجني عليه محاباةً له؛ لأنه من جماعته وأصحابه، فقد حكم بغير ما أنزل الله لكن في قضية معينة، فهذا لا يبلغ مبلغ الكفر، لكنه أتى كبيرة، ولا ريب. أو حكم للظالم على حساب المظلوم رهبةً من الظالم وخوفًا منه، فهذا قد حكم في قضية عين بغير ما أنزل الله، فإنه لا يكون كافرًا كافرًا أكبر مخرجًا عن الملة.

كما قال ابن عباس في رده على الخوارج: (إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كافرًا ينقل عنه الملة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾



## الإغائة في شرح الأصول الثلاثة

٢٣٢

فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾ [المائدة: ٤٤]، كفر دون الكفر»<sup>(١)</sup>.

أما إذا شرع الإنسان شرعاً للناس واستعاض به عن شرع الله المنزل، ودعاهم إليه، وحملهم عليه، وزهدهم في شرع الله ﷻ فهذا لا ريب أنه ينبئ عن كفر أكبر، قال الله ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. فسماهم الله تعالى شركاء، فكأن هذا منازعة لله ﷻ في حق من حقوقه المتعلقة بربوبيته وألوهيته أيضاً، فإن من ربوبيته الأمر: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فهو الأمر سبحانه، لا يجوز أن ينازع سبحانه في هذا الأمر، وطاعته من هذا الجانب: من التعبد إليه ومن حقوق ألوهيته، فمن أجل ذا كان الحكم بغير ما أنزل الله يتعلق به توحيد الربوبية وتوحيد الإلوهية.

فهذا هو القول الفصل في هذه المسألة: وهو أن يقال: أن من حكم في قضية عين رغبةً أو رهبةً لم يخرج بذلك عن حد الإيمان، ولم ينتقل إلى الكفر، ولكنه أتى كبيرةً ولا ريب، ويوصف عمله بأنه كفر وفسق وظلم لكنه أصغر، أما من سن قوانين، ودعا إليها، وحمل الكافة عليها، واستعاض بها عن شرع الله ﷻ فإن هذا يلحقه بالكفر الأكبر؛ لأنه ما كان ليصنع ذلك إلا لاعتقاده بأن هذه القوانين أفضل وخير من حكم الله ﷻ ومما أنزل الله تعالى، أو على الأقل أنها مساوية، وكلاً الحالين تعتبر مخرجةً عن الملة.

وقد ذكر ابن كثير - رحمه الله تعالى - أن هولاء الذين غزا البلاد الإسلامية من جهة المشرق، اتخذ لقومه قانوناً وضعه جده جنكيز خان يقال له: الياسق. جمع فيه أحكاماً من مختلف الملل والنحل والشرائع،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک، رقم: (٣٢١٩)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم: (٢٥٥٢).

ومنها شريعة الإسلام، وحمل الناس عليها، وعد ذلك رَضِيَ اللَّهُ الكفر<sup>(١)</sup>؛ فلاجل ذا لا يجوز لأهل الإسلام أن يستعوضوا بهذه القوانين الوضعية عن شريعة الإسلام؛ بل الواجب على أهل الإسلام أن يتمسكوا بالشريعة الإسلامية وأن يطبقوها، وألا يخبئوا شيئاً منها أو يستحيوا منه، فإن ما أنزل الله تعالى في كتابه من الأحكام والحدود هو غاية المصلحة لكل زمان، ولكل مكان، ولكل جيل وقبيل.

ويجب علينا ألا نخفي شيئاً منها أو أن نعتذر عن شيء منها، فإن بعض الذين خالطوا الغرب، وتأثروا بثقافتهم، صاروا يستحون من أن تتضمن شريعتنا قطع يد السارق، ورجم الزاني المحصن وجلده، ويعتبرون أن ذلك منافٍ لحقوق الإنسان! كثير منهم الآن يتلجلج ويجمجم ويغمغم عند ذكر حد الردة، إذا قيل له: هذا يتنافى مع حرية الرأي، يا سبحان الله! ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

الدول المختلفة تسن قوانين من قوانين الإعدام فيما يسمونه بالخيانة العظمى لو ارتكب أحد أفرادها شيئاً مخالفاً بالأمن العام والمصلحة القومية لقومهم، ويرونه مستحقاً للإعدام، فكيف يستعظمون أن يكون المرتد عن دينه الذي أتى أكبر خيانة غير مستحق لحد الردة!

قد يقول قائل: لا تتمكن دولة ما أو نظام ما من تطبيق حد الردة. هذا شيء، لكن أن يقال: ليس من دين الله حد الردة، ليس من دين الله حكم الرجم، شيء آخر، فلا يجوز جحد ما أنزل الله في كتابه، ورده لمجرد ظنون وأوهام أو مصالح مزعومة أو مصالح ملغية، فعلينا أهل

(١) تفسير ابن كثير، تحقيق سلامة (٣/١٣١)، والبداية والنهاية طبعة هجر (١٦/٧٢٧).

## الإغاثة في شرح الأصول الثلاثة

٢٣٤

الإسلام أن نعتز بديننا وشريعتنا، ونعلم أن ما أنزل الله تعالى هو الحق والمصلحة، وأن به تندفع الشرور، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حَدُّ يُقَامُ فِي الْأَرْضِ، خَيْرٌ لِلنَّاسِ مِنْ أَنْ يُمَطَّرُوا ثَلَاثِينَ - أَوْ أَرْبَعِينَ - صَبَاحًا»<sup>(١)</sup>.

لكن الدول الغازية لبلاد المسلمين - بعد انقراط نظام الخلافة العثمانية - استغلت ضعف المسلمين وأحلت هذه القوانين الوضعية: القانون الفرنسي، القانون الإنجليزي، القانون الألماني... إلى آخره، في الممالك الإسلامية المختلفة؛ وضيق الخناق على الشريعة الإسلامية، فلا يكاد يحكم بالشريعة الإسلامية إلا فيما يسمونه بالأحوال الشخصية؛ في مسائل الطلاق والنكاح، وربما إلى حد يسير فيما يتعلق بالمواريث، وأما بقية الأحكام المتعلقة بالأموال المالية والجنائية والحدود فقد نحيت جانباً وهُجرت، وهذا أمر عظيم، يجب على المسلمين أن يراجعوا أنفسهم، ويعودوا إلى دينهم، ونسأل الله تعالى أن يثبت القائم على الحكم بما أنزل الله وأن يمسكوا بالكتاب.

قوله: **(وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ فَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦])**: لا إكراه في الدين: أي: لا مُحوج للإكراه في الدين، وقد تبين الرشد من الغي، فإن الدين ظاهر بين، أدلته ساطعة، وبراهينه ناصعة، فلا إكراه في الدين. (والغي): هو الضلال. **﴿فَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾**: كأن هذه الجملة جملةً تعليليةً لبيان عدم الإكراه في الدين، فكل عاقل استبان له الحق والرشد، فإنه يتجه إليه غير مكره؛ بل مختاراً، وليس معنى ذلك: أن لا إكراه في الدين أن يخلى كل أحد ولا

(١) أخرجه أحمد، رقم: (٨٧٨٣)، وابن ماجه، رقم: (٢٥٣٨)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم: (٢٣١).